

Distr.: General
19 December 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بياننا مشتركا لبلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق - إستونيا وأيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج - فيما يتعلق بجلسة مجلس الأمن المؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر بشأن الذكاء الاصطناعي، فيما يتصل بالبند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" (انظر المرفق). ونود أن نطلب بكل احترام إطلاع أعضاء مجلس الأمن الموقرين على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) سانيتا بافلوتا - ديسلاندس
السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية لاتفيا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة

جلسة إحاطة مجلس الأمن

الذكاء الاصطناعي وصون السلام والأمن الدوليين

بيان بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق

أثارت الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي مفاهيم تتعلق ببداية عصر الذكاء الاصطناعي. حتى أن البعض يسمي هذا العصر بالعصر الذهبي. وفي الواقع، يتيح الذكاء الاصطناعي فرصاً هائلة في مجالات عديدة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الصحة والتعليم والبيئة والاقتصاد. ومع ذلك، دعونا نتذكر أن قوة الذكاء الاصطناعي قد أطلق عنانها الذكاء البشري. وسيحتاج الذكاء البشري إلى أن يكون أداؤه في ذروته لتوجيه طفرة الذكاء الاصطناعي بطريقة مفيدة ومسؤولة. ولذلك، ينبغي، في الواقع، أن نفكر في هذا الأمر على أنه عصر الذكاء البشري المعزز بالذكاء الاصطناعي.

وبالنظر إلى آثار الذكاء الاصطناعي الشاملة، يجب تطويره واستخدامه وإدارته على نحو شامل ولصالح الجميع، بطريقة تحترم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ولا يوجد منبر آخر متعدد الأطراف أكثر شمولاً من الأمم المتحدة. ولا مناص من التداول والعمل الجماعي من خلال الأمم المتحدة وبالاستناد بشكل راسخ إلى النهج المتعدد أصحاب المصلحة، الذي يشمل المجتمع المدني والأوساط العلمية والقطاع الخاص، من أجل ضمان أن يخدم الذكاء الاصطناعي مصالح البشرية.

وكانت هناك بالفعل خطوات "أول" عديدة. ففي عام 2023، عقد مجلس الأمن أول مناقشة بشأن الذكاء الاصطناعي. واعتمدت الجمعية العامة هذا العام أول قرار على الإطلاق بشأن الذكاء الاصطناعي، تلاه قرار آخر بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، اتخذت اللجنة الأولى للجمعية العامة مؤخرًا قرارًا بشأن الآثار المترتبة على الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي.

ويقدم ميثاق المستقبل والتعهد الرقمي العالمي (قرار الجمعية 1/79 ومرفقه) توجيهات مهمة بشأن الخطوات المقبلة. وستوفر المشاورات المقبلة بشأن حوار عالمي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي وإنشاء الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي منبراً لجميع الوفود للإعراب عن آرائها ورؤاها بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي. ويمكن للأعمال الموجودة، مثل المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أن تقدم مساهمة مفيدة في هذه المداولات. وتقدّم أدناه بإيجاز ثلاثة مبادئ رئيسية بالنسبة لبلداننا.

أولاً، يجب أن تكون حوكمة الذكاء الاصطناعي متجذرة في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب احترام حقوق الإنسان وحمايتها - على شبكة الإنترنت وخارجها. وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي تكنولوجية جديدة، يجب أن يعمل ضمن الإطار المحدد لما هو مقبول وما هو غير مقبول.

ثانياً، يتعين أن يكون الذكاء الاصطناعي متمحوراً حول الإنسان وقائماً على حقوق الإنسان. ويجب الحفاظ على الرقابة والسيطرة البشريين، وكذلك المساواة، طوال دورة حياته من أجل التخفيف من

المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن. إذ نرى، من خلال التجارب الحالية، أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحدث آثاراً ضارة في عدة مجالات، لاسيما إذا تم استخدامه بنية خبيثة وفي غياب التنظيم والرقابة المناسبين. وما يهمنا بشكل خاص وملح هو أثر الذكاء الاصطناعي على سلامة المعلومات. فالاستخدام الخبيث المتزايد للذكاء الاصطناعي من قبل جهات لفاعلة حكومية وغير حكومية للتلاعب بالمعلومات والتدخل في العمليات الانتخابية يمثل خطراً جسيماً على أمن واستقرار مجتمعاتنا.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى نهج منسق. فلن يؤدي خليط غير متجانس من الجهود المتوازية وحتى المتداخلة إلى حوكمة أفضل. وفي الواقع، سيؤدي ذلك إلى التجزؤ وسيعيق الابتكار. وتتطلب الحوكمة الفعالة أهدافاً واضحة وشمولية وتأييداً ليس فقط من الدول، بل من جميع أصحاب المصلحة.

ويستوجب التطبيق المحتمل للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري اهتماماً خاصاً. فكما أثبت التاريخ، يمكن للطفرات التكنولوجية أن تنشر الانتهازية العسكرية. وبالإضافة إلى سوء الاستخدام، هناك أيضاً مخاطر تتعلق بعدم القدرة على التنبؤ بنظم الذكاء الاصطناعي وانعدام المساءلة عنها، خاصة النظم المستقلة تماماً.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون للذكاء الاصطناعي فوائد، مثل تحسين حماية المدنيين، وهو ما قد يكون مفيداً أيضاً في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والأكثر من ذلك هو أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في منع نشوب النزاعات من خلال تحسين الإنذار المبكر فيما يتعلق بمخاطر العنف في مناطق معينة ومن خلال تحديد الفئات السكانية الضعيفة. ولذلك، من الضروري القيام بمزيد من التفكير لتقييم جميع العوامل المرتبطة بالتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي.

ومن المسارات المهمة في هذا الصدد الجهود المبذولة لمعالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ولا سيما ضمن فريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ومن خلال هذه الجهود، يجب أن نضمن أن يكون تطوير واستخدام منظومات الأسلحة هذه متوافقين تماماً مع القانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، نحن ندعم المبادرات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى صياغة مبادئ ومعايير أوسع نطاقاً للاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك من خلال عملية قمة تسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري. ونحن بحاجة إلى المضي قدماً في هذه المناقشة لضمان معالجة جميع الجوانب ذات الصلة، لا سيما الاعتبارات القانونية والأخلاقية، معالجة صحيحة.

وفي الختام، دعونا نؤكد أن المسار الذي سيتخذه تطور الذكاء الاصطناعي ليس محدداً مسبقاً. فيمكن لهذه التكنولوجيا أن تعظم أفضل نوايانا - أو أسوأها. وستكون مهمتنا ومسؤوليتنا الجماعيتان هما تشكيلها بطريقة مبتكرة ومستدامة وآمنة.